Socialstyrelsen

Att skiljas – när man har barn – översättning till arabiska
Artikelnr 2007-114-50

Publicerad www.socialstyrelsen.se, februari 2007

الطلاق

– مع وجود أطفال

الطلاق مع وجود أطفال

الانفصال أم الطلاق أم المحاولة من جديد؟

عندما يعيش الزوجان مع بعضهما تقع بعض المشاكل أحياناً. وبالنسبة للبعض تتحول المشاكل إلى أزمات عميقة. اللامبالاة أو الشجار المستمر يحطّم الآمال في العيش المشترك مدى الحياة، ومع وجود الغضب والحزن والشعور بالإخفاق يتساءل المرء ما إذا كان يريد الاستمرار في العيش سوية.

لكن قرار إنهاء العلاقة، الطلاق، هو أحد أصعب القرارات في حياة المرء؛ وخاصة إذا كان هناك أطفال في هذه العلاقة.

إنه من الصعب على الأطفال أن يفترق الوالدان، لذلك هناك ما يكفي من المبررات لبذل كل الجهود من أجل حلّ المشاكل ومعرفة ما إذا كان من الممكن الاستمرار في الحياة معاً. قبل أن يتخذ المرء قراره، يحتاج إلى معرفة طبيعة العلاقة: ما هي مساوئ العلاقة وما هي محاسنها؟ هل يمكننا أن نفعل شيئاً حيال ما هو سيئ وأن نغيّره معاً؟ هل نريد ذلك؟

نادراً ما يكون من المثمر أن يستمر الزوجان في العيش معاً من أجل الأطفال فقط؛ إذ أن الأطفال يتأذون من العيش في جوّ مليء بالتوترات أو الشجار أو اللامبالاة. ومن الممكن أحياناً أن يؤدي الانفصال إلى تحسين أوضاع الجميع بعد حصوله، بشرط أن يكون بمقدور الوالدين الاتفاق حول مكان سكن الأطفال وكيفية ترتيب مقابلتهم للوالد الآخر.

أزمة الانفصال

يؤدي الانفصال إلى خسارات وتغيّرات كبيرة. ويستوجب على المرء أن يجد نمطاً جديداً للحياة، وعندئذ يكون من السهل أن يفقد توازنه في الحياة.

تنص الفقرة 3 من الفصل 5 من قانون الخدمات الاجتماعية أنه على البلدية أن تتحمل مسؤولية توفير إمكانية إجراء محادثات بين الوالدين تحت إشراف شخص خبير، بهدف التوصل إلى وفاق في القضايا المتعلقة بحضانة الأطفال وسكنهم ومقابلتهم (الإراءة/umgänge) وأشكال التواصل الأخرى معهم غير الالتقاء بهم (محادثات التعاون)، وكذلك مسؤولية أن يحصل الوالدان على مساعدة للتوصل إلى اتفاق وفق الفقرة 6 والمقطع الثاني من الفقرة 14-أ من الفصل السادس أو المقطع الثالث من الفقرة 15-أ من قانون الوالدين. اتصل بالخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة).

وينص نفس المقطع أيضاً أنه على البلدية أن تتحمل مسؤولية توفير الإرشاد العائلي لمن يطلبه. يتكوّن العمل الرئيسي للإرشاد العائلي من معالجة النزاعات المتعلقة بالتعايش في العلاقات الزوجية والعائلات.

إن الوحدة والغموض والقلق من العواقب الاقتصادية أمور مخيفة. وربما يكون أحد الزوجين قد فكّر طويلاً في إنهاء العلاقة في حين أن الزوج الآخر غير مستعد ومصدوم.

للأزمة تسلسل معيّن. وهذا ينطبق على الأطفال والكبار معاً. في البداية يجري نكران ما حدث أو سوف يحدث. وبعد فترة من الزمن لا بدّ أن يفتح المرء عينيه على الواقع. وحينئذ يمكن أن يصبح الحزن والغضب شديدين جداً. ويقوم المرء بحماية نفسه بمختلف الطرق كي يخفف من آلامه. ويقوم الكثيرون بتحريف الواقع. وقد يلقون باللوم كله على الطرف الآخر ويتمادون في الاتهامات ضد شريكهم السابق، في حين يقوم آخرون بإلقاء اللوم كله على أنفسهم. والكثير يصبحون مكتئبين ويجدون صعوبة في النوم.

ومع مضي الوقت، وربما بعد التحدث مع الآخرين والتفكير معهم، تأتي الدراية بما أدّى إلى الانفصال. ويمكن للمرء أن يقبل وضعه وأن يعترف بالمشاعر التي أثارها ذلك الوضع؛ ويصبح بالإمكان النظر نحو الأمام من جديد.

في النهاية يصبح ما حدث جزءاً من الحياة اليومية. يبقى الجرح، ولكن ليس بالضرورة أن يكون عائقاً أمام الاستمرار في الحياة. وتعود الثقة بالنفس، ويصبح المرء أكثر قدرة على فهم نفسه وفهم الآخرين. إن ثقة المرء بنفسه تتعزز بعد أن يتجاوز أزمة ما.

ولكن ليست كل حالات الطلاق أو الانفصال تمرّ بهذا التسلسل الإيجابي؛ إذ من السهل أن يغرق المرء في الكراهية والأسى. ويصبح من الصعب التعاون بشأن الأطفال، والأطفال هم أكثر المتضررين. وأحياناً لا يكفي الدعم الذي يقدمه الأصدقاء والأقارب. والمرء بحاجة إلى المساعدة كي يمضي قُدُماً. وعندئذ يمكن له أن يلجأ إلى الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) أو الإرشاد العائلي.

كيف نخبر الأطفال؟

يرى الأطفال ويسمعون أكثر بكثير مما نعتقد، ولكنهم أحياناً يستنتجون نتائج خاطئة. ومن السهل أن يعتقدوا أن الشجار بين والديهم هو خطؤهم، ويحمّلون أنفسهم ذنب انتقال أحد الوالدين من البيت.

من المهم أن نشرح الوضع للأطفال وألا نتركهم وحدهم مع قلقهم وخيالهم.

في حال قررتما الانفصال فينبغي أن يعرف الأطفال ذلك بأسرع وقت ممكن. يجب على الوالدين معاً، أو أحدهما، أن يخبر الأطفال بذلك قبل أن يعلموا بالقرار من شخص آخر. إن الأطفال بحاجة أيضاً إلى فرصة للتعبير عن مشاعرهم ورغباتهم، وهم بحاجة إلى الوقت كي يستعدوا للتعامل مع الوضع الجديد. عليكما أن توضّحا للأطفال أن ما حدث ليس خطأهم وأنكما لا تزالان تحبّانهم معاً.

إن كيفية التحدث مع الطفل تعتمد على عمره؛ فبالنسبة للطفل الصغير يكفي غالباً أن تقولا بأنكما ستعيشان منفصلين ولكن مع ذلك فسوف يلتقي الطفل بكل منكما من الآن فصاعداً.

أما بالنسبة للطفل الأكبر سناً، الذي يدرك مشاكل الوالدين أكثر، فيمكن أن تقولا له بأنكما قررتما الانفصال لأنكما تعتقدان بأن ذلك سيكون أفضل بالنسبة للجميع لأنه لن يكون هناك المزيد من الشجار مثلاً.

ما يشعر به الأطفال عند انفصال الوالدين

يجب أن يسمح الوالدان للأطفال أن يحبّا والديهما معاً. وقد يكون قبول ذلك أصعب أمر على الوالدين، ولكن من حقّ الطفل أن تكون له مشاعره الخاصة به وألا يضطر إلى الاختيار بين والديه. إن الطلاق أو الانفصال اختيار الكبار وليس من اختيار الطفل أبداً. ولا ينبغي أن يتحمل الطفل عبء مشاركة أحد الوالدين سخطه على الآخر.

قد يشعر الأطفال بالعجز عندما ينفصل الوالدان، ولذلك ينبغي تشجيعهم على طرح اقتراحاتهم حيال المستقبل. وهذا لا يعني أن يتحمل الأطفال أعباء اتخاذ قرارات صعبة أو الاختيار بين الوالدين. لدى كل طفل يمرّ بتجربة الطلاق أو الانفصال مشاعره المميزة والخاصة به، ولكن بعض المشاعر والأفكار تكون مشتركة بين الكثير من الأطفال. يشعر الأطفال في كل الأعمار بالخذلان عندما يفترق الوالدان عن بعضهما. وإذا ما أدرك الطفل أن أحد الوالدين قد تخلى عن الوالد الآخر فإنه يفسّر ذلك التصرف على أنه موجّـه ضده أيضاً.

لدى الأطفال إدراك كبير بأنهم يعتمدون على الكبار. ويخافون من أن يُـترَكوا وحيدين، كما أنهم يقلقون على والديهم. وبعض الأطفال يصبحون خائفين وشديدي التعلق بوالديهم ويجدون صعوبة في الخروج من البيت، في حين أن آخرين يصبحون مشحونين بالغضب ومتململين أو أنهم يتصرفون تصرفات طفولية أكثر من المعتاد. وقد تصبح لديهم مشاكل في الأكل والنوم، إلا أن بعض الأطفال يتصرفون كالمعتاد، ويعتنون بعلاقاتهم مع رفاقهم ويعيشون حياة اللهو والمدرسة كالسابق، ويَـبدون عموماً غير متأثرين بما يحدث بين الوالدين. وهؤلاء يتصرفون – كالكبار في الأزمة الطارئة – من خلال نكرانهم لما جرى.

قد يأخذ بعض الأطفال على عاتقهم دور حماية الوالدين وتحمّـل مسؤوليتهما عندما تكون ظروفهما صعبة. وهؤلاء الأطفال لا يُـظهرون حاجتهم للدعم والمواساة.

إن كيفية تمكّن الأطفال من الصعوبات الناجمة عن الانفصال تعتمد إلى حدّ كبير على كيفية تمكّن الوالدين من الانفصال. وإذا ما استطاع الوالدان أن يكونا كريمين تجاه بعضهما ومتعاونين في الأمور المتعلقة بالأطفال فإنهما يساعدان الأطفال في المحافظة على التواصل الوثيق مع كليهما، على الرغم من أنهما يعيشان منفصلين. أما إذا كان الوالدان يجدان صعوبة في التعاون ويتنازعان حول الأطفال، فقد يؤدي ذلك إلى صراعات وأعباء ترهق الأطفال. ولذلك فمن المهم أن تبحثا عن المساعدة في أسرع وقت ممكن في حال وجدتما صعوبات في التعاون ولم يكن بمقدوركما أن تتجاوزا ذلك. هناك العديد من الأماكن التي يمكن العثور فيها على مساعدة: الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة)، أو الإرشاد العائلي، أو الرعاية النفسية للأطفال والشباب (PBU/BUP) أو المنظمات التطوّعية.

الأطفال بحاجة إلى المساعدة من الكبار

إن الدعم الذي يقدمه الكبار مهم جداً عند تحضير الأطفال للانفصال وعند مساعدتهم على تجاوز ذلك. ومن الممكن ملاحظة أن الأطفال يمرّون بظروف صعبة من خلال المدرسة أو دار الحضانة مثلاً. وإذا ما ذكرتم ما يجري في حياة الأطفال للكبار الموجودين في محيطهم، فيصبح من الأسهل عليهم إدراك ذلك وتقديم المساعدة للأطفال. يحتاج الأطفال، كالكبار تماماً، إلى التحدث عن كل ما يثيره الانفصال من مشاعر. ويساعد المرء أطفاله من خلال الإصغاء لهم ومحاولة فهم مشاعرهم وإظهار حبه لهم على الدوام. ومن المهم ألا يحشر المرء نفسه، ولكن مع ذلك يبقى مصغياً للأطفال حينما يتكلمون. وبوصفه أحد الوالدين يجد المرء صعوبة في أن يفي بالغرض وأن يعطي الأطفال كل الدعم الذي يحتاجونه. وقد يكون المرء نفسه يائساً ويشعر بأنه بحاجة إلى المواساة كالطفل. وإذا لم يكن بمقدور المرء أن يتعامل مع الوضع بنفسه، فمن المهم للطفل أن يبحث المرء عن مساعدة من الخارج. ربما يوجد شخص بالغ، من خارج العائلة ولكنه ضمن محيط الأطفال، يمكنهم التحدث معه.

دع الأطفال يشعرون أنه من المسموح لهم أن يتحدثوا مع أشخاص آخرين بالغين بدون أن يشعروا بأن ذلك يجعلهم غير أوفياء.

يمكن أن تقدم الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) المساعدة بهذا الشأن، وكذلك الإرشاد العائلي والرعاية النفسية للأطفال والشباب.

تتوفر في بعض البلديات مجموعات دعم للأطفال الذين يمرّون، أو مرّوا، بتجربة الطلاق أو الانفصال. تتوفر لدى البلدية المعلومات المتعلقة بمثل هذه المجموعات الداعمة إذا اقتضى الأمر.

كيف نرتب أمور الأطفال؟

الحضانة والرعاية

أن يقوم المرء **بحضانة** الطفل – أي أن يكون حاملاً لحق حضانته (vårdnadshavare) – يعني أن يتحمل مسؤولية أن يحصل الطفل على العناية والأمان والإعالة والدراسة والتربية التي يحق له الحصول عليها. يقرر حامل حق الحضانة في القضايا التي تتعلق بالطفل، ولكن كلما ازداد عمر الطفل ونضوجه يصبح من واجب حامل حق الحضانة أن يأخذ في الاعتبار رغبات الطفل الخاصة به. إذا كان الوالدان يعيشان منفصلين فإنهما مع ذلك يتحملان معاً مسؤولية تلبية حاجة الطفل في مقابلة الوالد الذي لا يسكن الطفل عنده (الإراءة/ umgänge). وعادة ما يكون حامل حق الحضانة هو الوصي على الطفل (förmyndare) أيضاً، أي أنه يمثله في الأمور الاقتصادية. وعادة ما يتمتع حامل حق الحضانة بحق الاطلاع على المعلومات التي تحمل طابع السرّيّة وتتعلق بالطفل. أما الوالد الذي لا يشارك في الحضانة فغالباً ما تكون إمكانية اطلاعه على مثل هذه المعلومات محدودة. وعادة ما يُشترط الحصول على موافقة حامل حق الحضانة.

إن **رعاية** الطفل تعني أن تعيش مع الطفل وأن تمنحه الحنان والأمان والحب، وأن تعتني بمأكله وملبسه وغسيله ومساعدته في القيام بواجباته المدرسية وكل الأعمال اليومية الأخرى. أما الوالد الذي يلتقي بالطفل (umgängesförälder) فيمكن أن يرعى الطفل أثناء فترات مقابلته، ولكنه لا يحتاج إلى أن يكون حاملاً لحق الحضانة.

إن حضانة الطفل ليست كرعايته. في أغلب الأحيان يكون الشخص الذي يحمل حق الحضانة هو نفسه الذي يرعى الطفل، ولكن يمكن للوالد الذي يحمل حق الحضانة أن يتنازل عن رعاية الطفل إلى الوالد الذي لا يحمل حق الحضانة.

حضانة مشتركة (*Gemensam vårdnad*) أم حق الحضانة لشخص واحد؟

ينص القانون السويدي على أن مسؤولية الوالدين القانونية المشتركة (الحضانة المشتركة) للطفل هي المنطلق الطبيعي.

تعني الحضانة المشتركة أن يتحمل كلا الوالدين المسؤولية في أن يحصل الطفل على ما يحتاج إليه وعلى ما هو من حقه. وعليهما – مع تقدم عمر الطفل وتطوره – أن يأخذا مزيداً من الاعتبار لآراء الطفل ورغباته. وفي حال كان الوالدان يتمتعان بحق الحضانة المشتركة فعليهما معاً أن يقررا في القضايا التي تتعلق بشخص الطفل. وإذا كان الوالدان لا يسكنان معاً فعليهما معاً أن يقررا مع أي منهما سيسكن الطفل وكيف سيتقابل الطفل مع الوالد الآخر.

لا تعني الحضانة المشتركة أنه يجب على الطفل أن يسكن نفس المدة عند كلٍّ من والديه. ومع ذلك يمكنه أن يفعل ذلك – إذا كان ذلك يناسب الطفل ووالديه. إن السبب الرئيسي من وضع الأنظمة المتعلقة بالحضانة المشتركة هو تلبية حاجة الطفل في الحصول على تواصل وثيق وجيد مع كلا والديه، بغض النظر عمّا إذا كان الوالدان يقيمان معاً أم لا.

الوالدان المتزوجان أو اللذان كانا متزوجين مع بعضهما

يحمل الوالدان المتزوجان مع بعضهما حق الحضانة المشتركة للطفل. وفي حال تزوّج الوالدان بعد ولاة الطفل فإنهما يحصلان في نفس الوقت وتلقائياً على حق الحضانة المشتركة للطفل إذا ما تأكدت الأبوّة أو ثبتت قانوناً.

إذا تطلق الزوجان فإن الحضانة المشتركة تستمر، أما إذا أراد الوالدان أن تكون حضانة الطفل لأحدهما فقط فيمكنهما، **إذا كانا متفقين**، أن يتفقا على ذلك لدى لجنة الشؤون الاجتماعية (socialnämnden). توافق لجنة الشؤون الاجتماعية على هذا الاتفاق، إذا كان مكتوباً، وإذا لم يكن من الواضح أن هذا الاتفاق لا يتناسب مع مصلحة الطفل.

بإمكان الوالدين، إذا كانا يحبذان ذلك، أن يتقدما إلى المحكمة الابتدائية بطلب منح أحدهما حق الحضانة الفردية (ensam vårdnad). ويمكن للمحكمة الابتدائية حينئذ أن تعهد بحضانة الطفل إلى أحد الوالدين أو أن تُبقي على الحضانة

المشتركة. ويجب على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص مقدرة الوالدين على التعاون في الأمور التي تتعلق بالطفل. إن مصلحة الطفل هي الأمر الحاسم. ولكن لا يجوز للمحكمة الابتدائية أن تقرر منح الحضانة المشتركة إذا كان كلا الوالدين يعارضان ذلك. وفي حال عدم اتفاق الوالدين فيمكن لأحدهما أن يرفع دعوى قضائية إلى المحكمة الابتدائية. في حال إنهاء الحضانة المشتركة واتفاق الوالدين على أي منهما سوف يحصل على الحضانة، فيمكن للمحكمة أن تقرر بما يتناسب مع رغبة الوالدين. ولكن المحكمة ترسل دوماً استفساراً إلى لجنة الشؤون الاجتماعية للتأكد من عدم وجود ما يتعارض مع رغبة الوالدين. ويمكن للمحكمة الابتدائية أيضاً أن تقرر بنفسها إنهاء الحضانة المشتركة بدون أن يطلب الوالدان ذلك. وقد يحدث ذلك حين فسخ الزواج مع التأكد من أنه من الواضح أن الحضانة المشتركة ليست في صالح الطفل.

يمكن للوالدين، اللذين يريدان إنهاء الحضانة المشتركة بعد الطلاق، أن يحصلا مجدداً على الحضانة المشتركة إمّا عن طريق التوصل إلى اتفاق حول ذلك مع الحصول على موافقة لجنة الشؤون الاجتماعية، أو من خلال حكم صادر من المحكمة. وإذا كان الوالدان متفقين على أن تكون الحضانة مشتركة، فسوف تصدر لجنة الشؤون الاجتماعية أو المحكمة قراراً يتوافق مع رغبة الوالدين؛ إلا إذا كان من الواضح أن الحضانة المشتركة لا تتناسب مع مصلحة الطفل .أما إذا لم يكن الوالدان متفقين على أن تكون الحضانة مشتركة، فإن المحكمة تحكم وفقاً لما يتناسب مع مصلحة الطفل.

في حال وفاة أحد الوالدين يصبح الوالد الآخر وحده حاملاً لحق الحضانة تلقائياً إذا كانت الحضانة مشتركة قبل ذلك. أما إذا كان الوالد المتوفى يحمل وحده حق حضانة الطفل، فعلى الوالد الآخر أن يتقدم إلى المحكمة الابتدائية بطلب الحصول على الحضانة. يمكن أن توافق المحكمة الابتدائية على الطلب إذا لم يتبين أنه من الأنسب للطفل أن يُعهد بالحضانة إلى شخص آخر.

الوالدان غير المتزوجين مع بعضهما
تحمل الأم وحدها حق الحضانة إذا لم يكن الوالدان متزوجين مع بعضهما عند ولادة الطفل.

إن الوالد الذي يريد الحصول على الحضانة المشتركة للطفل يقوم بتبليغ لجنة الشؤون الاجتماعية بذلك في نفس الوقت الذي يقوم فيه الوالدان بتأكيد الأبوّة. يمكن لجميع الآباء القيام بذلك بغض النظر عن الجنسية. وإذا ما أراد الوالدان الحصول على الحضانة المشتركة في وقت لاحق، فبإمكانهما أن يبلّغا عن ذلك معاً إلى إدارة الضرائب حيث يكون الطفل مسجّلاً في قيد النفوس. ولكن يُشترط في هذا التبليغ أن يكون الوالدان والطفل مواطنين سويديين وألا تكون قضية الحضانة قد سوّيت سابقاً في إحدى المحاكم أو في اتفاق وافقت عليه لجنة الشؤون الاجتماعية. تتوفر استمارات التبليغ لدى سلطة الضرائب ولجنة الشؤون الاجتماعية.

إذا أراد مواطن أجنبي أن يتقدم بطلب الحضانة المشتركة في وقت آخر غير وقت تأكيد الأبوّة، فعليه أن يتقدم به إلى المحكمة الابتدائية. يمكن للمحكمة – بناء على مطالبة كل من الوالدين – أن تقرر وفق ما يتفق مع مطلبهما إذا لم يكن من الواضح أن الحضانة المشتركة لا تتناسب مع مصلحة الطفل.

يمكن لجميع الآباء الذين تمّ تسجيل أطفالهم في قيد النفوس في السويد أو الذين مقرّ إقامتهم في السويد، أن يكتبوا اتفاقاً حول الحضانة المشتركة إذا أرادوا ذلك؛ سواء كانوا سويديين أم أجانب. توافق الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) على هذا الاتفاق إذا لم يكن من الواضح أنه لا يتناسب مع مصلحة الطفل.

مع مَن سيعيش الطفل؟
يتحمل الوالدان مسؤولية القرار المتعلق بأي منهما سيعيش الطفل معه. فالوالدان هما اللذان ينفصلان عن بعضهما، أما الطفل فلا ينفصل عن أحد منهما ولذلك فهو غير مضطر لرفض أي منهما.

قد يكون من الصعب على الأطفال أن يتجرؤوا على قول ما يريدونه حقاً إذا كانوا يشعرون بأن أحد الوالدين يظن أنه تم نبذه أو خذلانه أو هجره. إن الأطفال مخلصون ويتحملون مسؤولية كبيرة تجاه والديهم في السرّاء والضرّاء. أما الأطفال الذين اتفق والدوهم تماماً فبمقدورهم أن يقولوا مع أي منهما يريدون أن يعيشوا نظراً لأنهم لا يشعرون بفقدان أو خذلان

أي من الوالدين من خلال التعبير عن إرادتهم. يجب على المرء ألا ينسى أن كل الأطفال، بغض النظر عن عمرهم، لهم الحق – وليسوا مُلزَمين – بأن يعبّروا عن أنفسهم وأن نصغي إليهم في كافة الأسئلة التي تتعلق بهم.

يمكن للوالدين المتفقين اللذين لديهما حضانة مشتركة أن يحصلوا على مساعدة من الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) كي يكتبوا اتفاقاً حول مع أي منهما سيعيش الطفل. يكون الاتفاق ساري المفعول إذا كان مكتوباً وحاصلاً على موافقة لجنة الشؤون الاجتماعية. ويتمتع مثل هذا الاتفاق بنفس مفعول الحكم القضائي. ومما يعنيه ذلك أنه يمكن تنفيذ الاتفاق. بإمكان الوالدين أن يطلبا من المحكمة أن تتخذ قراراً يحدّد مع أي منهما سيعيش الطفل، إذا كان الوالدان يرغبان بذلك، أو كانا غير متفقين.

إن التناوب في العيش (växelvis boende) لدى كلّ من الوالدين قد يكون حلاً جيداً لبعض الأطفال. وهذا ينطبق خاصة على أطفال المدارس الأصغر الذين غالباً ما يتمتعون بإحساس قوي بالتوزيع العادل. أما المراهقون فغالباً ما يرون أن الانتقال من مكان إلى آخر مع أغراضهم أمر مرهق. وهم يختارون انطلاقاً من احتياجاتهم الخاصة؛ كالقرب من المدرسة مثلاً أو الرفاق أو اهتماماتهم أثناء أوقات الفراغ.

إذا اختار المرء التناوب في العيش لدى كلّ من الوالدين فمن المهم أن يتذكر أن ذلك لصالح الطفل، وليس لتحقيق العدالة بين الوالدين. ولتحقيق ذلك يُشترط أن يكون الوالدان متفقين وأن يحترم أحدهما الآخر.

إن التناوب في العيش لدى كلّ من الوالدين يتطلب منهما الكثير؛ إذ يجب عليهما أن يكونا متعاونين وكريمين مع بعضهما.

من المهم الإصغاء لاحتياجات الطفل الخاصة عندما يقرر المرء في أمور تتعلق بالطفل. وتختلف الاحتياجات من طفل لآخر، وذلك حسب عمر الطفل. وتتغير احتياجات الطفل من والد لآخر عبر الزمان والمكان، ولذلك ليس من الضروري أن يكون السكن ثابتاً وإنما قد يتغيّر. ولكن من المهم ألا نحاول حلّ النزاعات عن طريق ترك الطفل يتنقل بين الوالدين.

من المهم أيضاً أن نتذكر حينما يريد الطفل أن ينتقل أنه يريد الانتقال إلى أحد الوالدين وليس من أحد الوالدين، وأن القرار يجب أن يلقى الدعم من قِبَل الجميع: الطفل، الوالدين، الأخوة والأخوات، وزوج الأم/زوجة الأب إن وُجِدوا.

يحتاج الطفل إلى أن يلتقي مع الوالد الآخر

يحتاج الأطفال إلى كِلا الوالدين. إن الطفل بحاجة إلى أن يحب والديه معاً وإلى أن يكون فخوراً بهما وأن يتماهى معهما. كما أنه يحتاج إلى حبهما واهتمامهما وفرحهما وتقديرهما، إضافة إلى مساعدتهما في وضع الحدود. ومن المهم أن يكون تواصل الطفل وثيقاً قدر الإمكان مع كلا الوالدين، حتى وإن لم يعيشا معاً وحتى وإن كان للطفل زوجة أب أو زوج أم.

تبيّن الدراسات أن الأطفال يشعرون بالارتياح إذا كانوا غالباً ما يلتقون بالوالد الذي لا يعيشون معه.

بالنسبة للأطفال الصغار جداً فإنه من المهم بشكل خاص أن يلتقوا بالوالد الذي لا يعيشون معه وفقاً لمبدأ "قليلاً وغالباً"؛ إذ أن الطفل يمكن أن يحتفظ بصور من الذاكرة عن هذا الوالد من حين لآخر، كما أن الانفصال عن الوالد الذي يعيش معه يكون أقل إرهاقاً نظراً لأن وقت الانفصال يكون قصيراً.

من المهم أيضاً أن يُتاح للطفل أن يلتقي بجدّيه لأبيه ولأمّه وغيرهم من الأشخاص المهمّين بالنسبة له. إن الوالد الذي يعيش الطفل عنده مُلزم بأن يقدم المعلومات المتعلقة بالطفل التي من شأنها أن تسهّل مقابلته، إلا إذا كانت هناك أسباب خاصة تحول دون ذلك. وهذا ينطبق سواء أكانت الحضانة مشتركة أو كان حق الحضانة يعود إلى أحد الوالدين فقط. وهذا لا يعني أنه بإمكان الوالد الذي يلتقي به الطفل أن يطالب دوماً بمعرفة كل التفاصيل التي تحدث مع الطفل أو بمعلومات حول انطباعات الطفل عن كل أمر؛ بل إن المقصود بذلك المعلومات المهمة التي تتعلق بدراسة الطفل ووضعه الصحي إلخ.

قرار المقابلة (الإراءة/umgänget)

يحق للطفل أن يقابل الوالد الذي لا يعيش عنده. ويتحمل الوالدان معاً مسؤولية مشتركة في أن تتم تلبية حاجة الطفل للمقابلة قدر الإمكان. حتى وإن كان أحد الوالدين يحمل وحده حق حضانة الطفل فإن كلا الوالدين يتحملان معاً مسؤولية أن يقابل الطفل الوالد الذي لا يعيش الطفل معه. ومن الأفضل دوماً أن يتفق الوالدان والأطفال معاً حول ترتيبات المقابلة. يمكن أن تجري المقابلة من خلال اجتماع أحد الوالدين مع الطفل أو عن طريق وسائل الاتصال الأخرى كالرسائل والبريد الإلكتروني والرسائل الهاتفية القصيرة (sms) أو عن طريق الهاتف. وبغض النظر عن شكل الحضانة يمكن تحديد المقابلة من خلال اتفاق أو في حكم قضائي. إذا كان الطفل يعيش بالتناوب لدى كلّ من الوالدين فليس بالإمكان تحديد المقابلة سواء من خلال حكم قضائي أو بالاتفاق، نظراً لأن الطفل يكون على اتصال منتظم مع والديه معاً.

يحصل الوالدان على مساعدة من الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) لكتابة الاتفاق حول المقابلة. وعندما توافق لجنة الشؤون الاجتماعية على هذا الاتفاق يصبح بمثابة حكم ساري المفعول ويمكن تنفيذه. أما إذا لم يتفق الوالدان فيمكنهما اللجوء إلى المحكمة الابتدائية لتحديد المقابلة من خلال حكم قضائي، كما أنه بإمكان لجنة الشؤون الاجتماعية أن ترفع دعوى تتعلق بالمقابلة.

في حال عدم التزام أحد الوالدين بالحكم أو الاتفاق فمن الممكن مطالبته بالتنفيذ لدى المحكمة الابتدائية التي قد تقرر أن تفرض عليه دفع غرامة أو طلب إحضاره تحت إشراف سلطة الشرطة في بعض الحالات الخاصة جداً. يعني الأمر بدفع الغرامة أن يدفع المرء مبلغاً معيناً في حال عدم التزامه بالقرار. إن مثل هذا الحل يُعتبر مرهقاً جداً لجميع الأطراف، وخاصة للطفل؛ لذلك فمن المهم طلب المساعدة قبل فوات الأوان وبذل الجهود الحقيقية لحلّ المشاكل معاً.

لكن ليست هناك إمكانية مماثلة للأطفال ولحامل حق الحضانة أن يطلبوا من المحكمة أن تأمر الوالد الغائب أن يقابل أطفاله، ولكن بإمكانهم أن يطلبوا المساعدة من الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تحاول ترتيب محادثات مع الوالد الغائب وحامل حق الحضانة والأطفال.

إذا لم يكن الطفل يرغب بمقابلة الوالد الآخر

في حال استمرار النزاعات الشديدة بين الوالدين فقد يكون من المستحيل على الطفل أن يحافظ على التواصل مع الوالد الذي لا يعيش عنده. وربما لا يكون بمقدور الطفل أن يتحمل الخلافات بين الوالدين ويحمي نفسه من خلال رفض مقابلة الوالد الآخر. يجب أن يشعر الطفل بأن كلا والديه يقبلان معاً ترتيبات السكن والمقابلة.

من الممكن أن تكون مقابلة الطفل مع الوالد الآخر أمراً صعباً حتى وإن كان الوالدان متعاونين بشكل جيد. وقد يفقد الطفل توازنه أحياناً بعد لقائه مع الوالد الذي لا يعيش معه.

هذا لا يعني بالضرورة أن المقابلة هي الذي تسبب الضرر. وغالباً ما يكون السبب هو أن مشاعر الحزن على انفصال الوالدين تستيقظ من جديد كما أن المشاعر تجاه الوالدين قد تكون متضاربة.

قد يشعر الأطفال بأن الوالد الذي انتقل من البيت قد خذلهم بحيث أنهم لا يكونون قادرين على التعامل مع مشاعر الحزن والغضب ولذلك يتجنبون التواصل معه. وحينئذ يجب أن تتاح لهم الفرصة للتحدث عن مشاعرهم وأن يتفهمهم الآخرون. إنهم بحاجة إلى من يصغي إليهم لا إلى من يستجوبهم.

كما أنهم بحاجة أيضاً إلى سماع أن المشاعر التي تنتابهم هي مشاعر عادية في بداية الأمر. يحتاج الأطفال إلى معرفة أن والديهم يحبانهم بنفس القدر على الرغم مما حصل وأنهما يرغبان بلقائهم في أغلب الأحيان. يجد الكثير من الأطفال صعوبة في قبول أن يقوم أحد الوالدين، أو كلاهما، بتكوين أسرة جديدة. هؤلاء الأطفال بحاجة إلى أن يكونوا وحدهم مع كلٍّ من والديهم بين الحين والآخر كي يشعروا بأنهم لا يزالون مهمّين بالنسبة لهما. نادراً ما يكون الأطفال بنفس حماس

الكبار تجاه الشريك الجديد الذي يختاره الوالدان، ولكن إذا ما أعطيناهم الوقت الكافي فقد يتحول زوج الأم أو زوجة الأب إلى شخص مفيد لهم.

من الصعب على الأطفال الصغار أن يبتعدوا لفترة طويلة عن الوالد الذي يعيشون معه، وخاصة إذا لم يكن الطفل قد عاش سابقاً مع الوالد الذي يقابله أو أنه عاش معه لفترة وجيزة. إن منظور الزمن يختلف لدى الأطفال عنه لدى الكبار، وهم لا يفهمون ما معنى الأسبوع أو الشهر. ولكي تُتاح الفرصة للطفل لتكوين علاقة مع كلا والديه يجب أن تُتاح له الفرصة كي يقابل الوالد الذي لا يعيش معه. وهذا ما يتطلب الكثير من التعاون بين الوالدين.

يعرف الجميع أن الأطفال بحاجة إلى فترة تعويد عندما يتعلق الأمر بمربيّة الحضانة العائلية أو دار الحضانة.

هذا ينطبق أيضاً في حال كون الطفل لم يعش أبداً مع أحد والديه أو كان قد عاش معه منذ فترة طويلة جداً. وفي هذه الحالة يكون مبدأ "قليلاً وغالباً" مهمّاً قبل أن تجري أمور المقابلة على ما يرام.

بالنسبة لأطفال المدارس فإن أهمية الأصدقاء تزداد أكثر فأكثر. أما المراهقون فيرغبون في أن يكونوا مع أصدقائهم أو أن يهتموا بنشاطات أوقات الفراغ أكثر من أن يلتقوا بوالديهم. قد يكون من الصعب أن يكون المرء والداً لطفل مراهق، ولكن ليس من الأسهل أن يكون والداً لطفل مراهق لا يعيش معه بل يقابله. ويجد المرء نفسه في حالة "تأجيل" لفترة من الزمن بانتظار حاجة الطفل للاتصال به.

الوالد الذي يقابله الطفل – والد في الحياة اليومية

من المهم أن نتذكر أنه ليس من الضروري أن يضع المرء برنامج نشاطات أو أن يكون مصدر تسلية عندما يقابل طفله. إن مجرد أن تكونا معاً، أن تطهوا الطعام معاً، أن تتسوقا أو تقوما بالأعمال اليومية معاً قد يكون هو الأمر الأهم.

قد يواجه الوالدان صعوبة عندما تكون لديهما عادات وأعراف مختلفة. أما الأطفال فيستطيعون التأقلم أكثر من الكبار مع مختلف المعايير؛ فالمدرسة تختلف عن البيت، والجدّ يعيش بطريقة ما، والجدة تعيش بطريقة أخرى. وكذلك الأصدقاء، حيث أن القواعد المتبعة في بيت أحدهم قد تكون صارمة، أما في بيت الصديق الآخر فكل شيء مسموح به. بالطبع يستطيع الأطفال التعامل مع هذا الوضع، أما الأمر الذي لا يستطيعون التعامل معه فهو أن يتّهم الوالدان أحدهما الآخر على الدوام وأن يضع أحدهما طريقة عيش الوالد الآخر موضع التساؤل.

إن محاولة قبول واحترام عادات الطرف الآخر وأعرافه يجعل الأمر أسهل على الوالدين معاً، كما أنهما يتجنبان المناورات المستمرة.

من المهم أيضاً أن يضبط المرء نفسه وألا يُصدر أحكاماً مهينة تجاه الوالد الآخر أو تجاه أقاربه، وألا يضع الطفل موضع استجواب كلما عاد من بيت الوالد الآخر.

قد يواجه الأطفال صعوبة خاصة إذا كان الوالدان ينحدران من خلفيات وثقافات مختلفة. وعلى الوالدين أن يحترما الاختلاف وأن يدعا الطفل يستفيد من ثقافة كلا الوالدين ودينهما إلخ.

قد يكون من الصعب على أحد الوالدين أحياناً أن يكون والداً في الحياة اليومية؛ إذ قد تكون المسافة بعيدة أو قد تكون هناك عوائق أخرى. تذكّرْ أنه من المهم مع ذلك أن تتصل بالطفل، سواء عن طريق إرسال بطاقة بريدية أو رسالة أو فاكس أو عن طريق الاتصال الهاتفي أو الرسائل الهاتفية القصيرة (sms) أو الصور أو تسجيل مقطع بالفيديو إن أمكن.

إذا كان أحد الوالدين يواجه مشاكل صعبة

قد يواجه أحد الوالدين مشكلة تجعل التقاءه بالطفل أمراً صعباً على الطفل. قد يكون هذا الوالد عنيفاً أو مريضاً نفسياً أو مدمناً على المخدرات. وإذا ما أصبحت اللقاءات مخيفة وغالباً ما تجعل الطفل محبطاً، فيجب عندئذ حماية الطفل. ربما لا يعود هناك مجال للتفكير بالمقابلة العادية، ومع ذلك فمن المفيد أحياناً أن يكون هناك تواصل معين مع ذلك الوالد، ربما يكون ذلك بوجود شخص يثق الطفل به ويشعر بالأمان معه.

تنص الفقرة 6 من الفصل 3 من قانون الخدمات الاجتماعية أنه من الممكن أن تعيّن البلدية شخصاً مساناً (kontaktperson) إذا طلب حامل حق الحضانة ذلك. ويجب على الأطفال الذين أكملوا سن 15 عاماً أن يقدموا موافقتهم على الشخص المساند. وكذلك يمكن للطفل الذي يزيد عمره عن 15 عاماً أن يطلب بنفسه وجود شخص مساند يدعمه أثناء زيارات المقابلة.

في حال وجود مخاطر من أن تسبب المقابلة أو الاتصال ضرراً للطفل فينبغي طبعاً عدم القيام بذلك. ولكن يجب في كافة السياقات الأخرى أن يشجع الوالدان الطفل على التواصل.

محادثات التعاون (Samarbetssamtal)

عندما يتنازع الوالدان على حضانة الأطفال فقد يتحول الأمر إلى وضع تنافسي يتجنب فيه كل منهما التعاون مع الآخر؛ بل ويُظهر كل منهما الجوانب السلبية لدى الآخر. وهذا ما يزيد الهوّة والعداوة بين الوالدين ويزيد الأمر صعوبة على الطفل. وتُعتبر الطفولة فترة قصيرة إذا ما نظرنا إليها من منظور الحياة، والطفل الذي يعيش نزاعاً بين والديه حول الرعاية أو السكن أو الالتقاء يشعر بأنه قد حُرم من طفولته.

إن البلدية مُلزمة بتوفير محادثات التعاون. ويمكن للإنسان أن يطلب بنفسه إجراء مثل هذه المحادثات قبل اللجوء إلى المحكمة. إن محادثات التعاون مجانية.

المقصود بمحادثات التعاون هو مساعدة الوالدين على التوصل إلى حلول مبنية على التفاهم وإلى النظر نحو الأمام بدل التفكير بالماضي. كيف سيقومان من الآن فصاعداً بحلّ النزاعات بحيث يكون بوسعهما أن يتعاونا بشأن الطفل؟ حتى وإن كان الوالدان لا يريدان الاستمرار في العيش سوياً يجب أن يكونا قادرين على التحدث بأمور الأطفال وأن يقوما معاً بحلّ النزاعات التي تنشأ عندما يفترقان كزوجين. يُعتبر الوالدان اللذان يحققان هذا الهدف قد قاما بإنجاز كبير تجاه أطفالهما. قد تسفر محادثات التعاون عن أن يقوم المرء باتفاقات طوعية أو يكتب اتفاقات مُلزمة فيما يتعلق بالحضانة أو السكن أو المقابلة. وإذا لم يكن هناك من مانع فينبغي أن يشارك الطفل في المحادثات خلال إحدى المراحل.

بإمكان المحكمة الابتدائية أن تطالب الطرفين، قبل إجراء التحقيق المتعلق بالحضانة، بأن يبحثوا عن حلول لمشاكلهما بمساعدة محادثات التعاون. لا يمكن إجبار المرء على المشاركة في المحادثات، ولكن الغالبية العظمى ترى الأمر على أنه فرصة.

حتى وإن وصل النزاع حدّ إجراء التحقيق المتعلق بالحضانة فبإمكان الوالدين متى أرادا أن يتفقا على محاولة إجراء محادثات التعاون. وكلما طلب المرء المساعدة في وقت مبكر، ازدادت فرص نجاح المحادثات. ويتم تبليغ المحكمة الابتدائية في حال أدّت المحادثات إلى حل مشترك، بحيث لا تكون هناك حاجة لإجراء تحقيق الحضانة.

حينما لا يتفق الوالدان على الرعاية

قد يكون من غير المناسب أحياناً أن تكون الحضانة مشتركة بعد الطلاق. فقد يكون الصراع بينهما عميقاً جداً بحيث لا يمكن أن يكون هناك تعاون مثمر بشأن الطفل. وفي هذه الحالة يمكن للوالدين معاً أو لأحدهما أن يطلب من المحكمة

الابتدائية أن يحصل أحدهما فقط على الحضانة. يمكن للمحكمة الابتدائية عند الحاجة أن تصدر قراراً مؤقتاً (interimistiskt beslut) بشأن الحضانة أو السكن أو المقابلة إذا كان ذلك من مصلحة الطفل.

بإمكان المحكمة الابتدائية أن تحصل على معلومات من الخدمات الاجتماعية قبل أن تصدر القرار المؤقت. تنص التوصيات العامة لمجلس الخدمات الاجتماعية على أنه يجب دوماً على من يقوم بالتحقيق أن يجري محادثات مع الوالدين، إضافة إلى جلب المعلومات المتعلقة بالوالدين من سجلات الخدمات الاجتماعية، وإذا احتاج الأمر، جلبها من سجلات مجلس الأمن العام السويدي الخاصة بالمجرمين والمشتبه بهم. تنص الفقرة 20 من الفصل 6 من قانون الوالدين على أنه يجب على لجنة الشؤون الاجتماعية، قبل تقديم المعلومات، أن تستمع إلى الوالدين وإلى الطفل إن وجدت ذلك ملائماً.

التحقيق حول الرعاية والسكن والالتقاء

إذا لم يكن بالإمكان فض نزاع يتعلق بالحضانة أو السكن أو المقابلة من خلال محادثات التعاون، فإن المحكمة الابتدائية تتولى مسؤولية اتخاذ القرار الذي يحدّد من سيكون حاملاً لحق الحضانة، ومع أي من الوالدين سيعيش الطفل أو كيف ستكون المقابلة. قبل أن تصدر المحكمة الابتدائية القرار تجلب المعلومات من الخدمات الاجتماعية. وإذا كانت هناك حاجة للمزيد من المعلومات فقد تعهد المحكمة الابتدائية إلى الخدمات الاجتماعية أو إلى شخص آخر خبير كي يجري تحقيقاً.

يعتمد التحقيق على ما تريد المحكمة الابتدائية معرفته. وعادة ما يدرس الشخص الذي يجري التحقيق مدى تلبية احتياجات الوالدين للطفل في المستقبل. مع أي من الوالدين سيعيش الطفل؟ ما هي احتياجات هذا الطفل بالذات ومن الذي سيلبيها على النحو الأفضل؟ ماذا يريد الطفل؟ ما هو الأفضل بالنسبة لهذا الطفل تحديداً؟ إن الوالدين خبيران بطفلهما، أما من يقوم بالتحقيق فهو خبير بالأطفال عموماً.

في التحقيق يكون الطفل هو الشخص الرئيسي. يلتقي مُعِدّ التحقيق بالطفل ويحاول أن يعرف موقفه. وقد يتبين ذلك أيضاً من خلال المحادثات مع العاملين في دار الحضانة أو المدرسة مثلاً. حتى أثناء التحقيق تجري محاولة العمل بحيث يحصل الوالدان على مساعدة ليتعاونا بشأن الطفل كي يتمكنا من حلّ النزاع. على مُعِدّ التحقيق، إذا كان ذلك مناسباً، أن يقدم اقتراحه بالقرار في التحقيق ويُحبَّذ أن يقدم أيضاً عرضاً للعواقب، وما هي الخيارات المتاحة، في حال حصل هذا الوالد أو ذاك على الحضانة أو إذا كانت الحضانة مشتركة. مع أي من الوالدين سيعيش الطفل أم هل سيعيش بالتناوب بينهما؟ كيف ستكون المقابلة إلخ.

يقوم الوالدان بقراءة التحقيق والتعليق عليه قبل إرساله إلى المحكمة. ويُعتبر التحقيق الأساس الذي تستند إليه المحكمة في قرارها.

إذا كان الطفل يعيش مع أحد والديه وسيقابل الوالد الآخر الذي يعيش في منطقة أخرى، يجب على الوالدين المشاركة في تكاليف السفر وفق ما هو معقول مع الأخذ بعين الاعتبار المقدرة الاقتصادية للوالدين والظروف الأخرى. ولا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار سوى التكاليف ذات الشأن، كأن تكون المسافة بين المنطقتين كبيرة نسبياً مثلاً. قد يكون المعيار أن تكون المسافة أكثر من 10 أميال (100 كم) ذهاباً أو إياباً. يمكن أن يحصل الوالدان على مساعدة من الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة) لحساب كيفية توزيع التكاليف ولكتابة اتفاق حول التوزيع.

قد تعْهَد المحكمة، إن وجدت ذلك ملائماً، إلى شخص وسيط كي يحاول جعل الوالدين يتوصلان إلى حل مبني على التفاهم ويتوافق مع مصلحة الطفل. قد يكون الوسيط مثلاً قاضياً أو محامياً أو أخصائياً نفسياً أو أخصائياً اجتماعياً. لا يجوز أن تزيد مدة الوساطة عن أربعة أسابيع.

الأمور الاقتصادية

تقسيم الممتلكات بين الزوجين (Bodelning)

على الوالدين أثناء الزواج أن يساهما قدر الإمكان بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للأسرة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال وجود اقتصاد مشترك نوعاً ما. وعندما يتم فسخ الزواج فإن العلاقة ليست هي وحدها التي تنتهي؛ بل وكذلك ينتهي الاقتصاد المشترك أيضاً. ومبدئياً يجب تقسيم كافة ممتلكات الزوجين بالتساوي – بعد خصم الديون. إلا أنه يمكن في بعض الحالات عدم اتباع هذا المبدأ، عندما تكون فترة الزواج قصيرة مثلاً.

يجري تقاسم الممتلكات أثناء ما يسمى تقسيم الممتلكات. ويجب توثيق تقسيم الممتلكات كتابياً مع توقيع كلا الزوجين عليه. يمكن أن يقوم الزوجان بتقسيم الممتلكات بنفسيهما أو من خلال الاستعانة بمختص قانوني. في حال لم يتفق الزوجان فبإمكان أحدهما أن يطلب من المحكمة الابتدائية تعيين شخص يقوم بتنفيذ تقسيم الممتلكات (bodelningsförrättare). وهو الذي يقرر كيفية تقسيم الممتلكات بين الزوجين. وإذا لم يكن أحد الزوجين راضياً بتوزيع مُنفِّذ تقسيم الممتلكات فيمكنه الطعن بقراره لدى المحكمة الابتدائية.

ليس من الضروري إدخال الملابس والأشياء ذات الاستعمال الشخصي في التقسيم، وكذلك الممتلكات التي حصل عليها أحد الزوجين كملكية خاصة عن طريق الميراث أو الوصية أو الهبة أو بموجب سند الزواج (äktenskapsförord). وما سوى ذلك يُعتبر ممتلكات حق الزوجية بحكم الزواج (giftorättsgods) وهي التي سوف توزَّع بين الزوجين.

بالدرجة الأولى يحق لكل زوج من الزوجين الحصول على ما تعود ملكيته إليه. وفي حال رغب أحد الزوجين في الحصول على أكثر مما يحق له، فيجب عليه تعويض الزوج الآخر بالمال. عند تقسيم الممتلكات يجري تحديد من سوف يحتفظ بالمسكن المشترك وبالأثاث. إن من تكون حاجته للمسكن والأثاث أكثر من الآخر هو الذي يحق له أن يحصل عليها ضمن حصته. وفي أغلب الأحيان يكون ذلك للشخص الذي سيعيش الأطفال عنده. وإذا كانت هذه الممتلكات تعود إلى الزوج الآخر، فيحق للزوج الأول أن يأخذها في حال وجود مبرّر لذلك مع أخذ الظروف الأخرى بعين الاعتبار أيضاً.

تسري هذه القواعد بغض النظر عمّا إذا كان المسكن عبارة عن شقة إيجار (hyreslägenhet) أو شقة تمليك (bostadsrätt) أو فيلا، كما أنها تسري أيضاً على الرغم من كون المسكن والأثاث ملكية خاصة بموجب سند الزواج.

أما إذا كانت الممتلكات عبارة عن ملكية خاصة عن طريق الهبة أو الوصية أو الميراث فلا يحق أخذها من الزوج الآخر. نظراً لأن قيمة المسكن بشكل خاص غالباً ما تعادل مبالغ كبيرة؛ فقد يصبح الزوج الذي يأخذه مُلزَماً بدفع تعويض كبير للزوج الآخر. في حين أن شقة الإيجار لا تُعتبر عادةً ذات قيمة اقتصادية.

المتعايشان غير المتزوجَين (Ogifta sambor)

عندما ينفصل المتعايشان غير المتزوجَين فيجب توزيع المسكن والأثاث، التي تمّ شراؤها للاستخدام المشترك، من خلال تقسيم الممتلكات إذا طلب أحد الطرفين ذلك. ولا يمكن إدخال الممتلكات الأخرى في تقسيم الممتلكات، ومسكنهما المشترك فقط هو الذي يُعتبر مسكناً. أي أن ما لا يدخل في تقسيم الممتلكات هو المسكن والأثاث التي لم يتم شراؤها للاستخدام المشترك إضافة إلى كل الممتلكات الأخرى، كالأموال والسيارات والبيت المخصص لقضاء العطلة (fritidshus) إلخ. وتبقى ملكية هذه الممتلكات من حق المتعايش الذي يمتلكها.

يجري تقسيم الممتلكات بنفس الطريقة التي يجري فيها تقسيم ممتلكات الزوجين تقريباً. فالشخص الذي يحتاج أكثر للمسكن والأثاث يمكنه أن يأخذ كامل البيت إذا دفع للشخص الآخر تعويضاً عن قيمة ما يأخذه وإذا ما اعتُبِر ذلك مُبرَّراً أيضاً.

تسري هذه القواعد بغض النظر عمّا إذا كان المسكن عبارة عن شقة إيجار أو شقة تمليك أو فيلا.

في حال لم يكن تدبير شقة الإيجار أو شراء شقة التمليك بقصد الاستخدام المشترك ولكن مع ذلك يجري استخدامها كمسكن دائم مشترك، فإن المسكن لا يدخل في تقسيم الممتلكات ولكن يحق للشخص الذي يحتاج المسكن أكثر أن يأخذه مقابل دفع تعويض، إذا كان ذلك مُبرَّراً بالنظر إلى الظروف. وفي حال عدم وجود أطفال مشتركين لدى المتعايشَين فإن ذلك لا يسري إلا عند توفر أسباب خاصة تدعو لذلك. إلا أن ذلك لا ينطبق على الفيلا التي يجري تملّكها عن طريق حق الملكية (äganderätt) كما أنه لا ينطبق على الأثاث.

مساعدة من المجتمع

لا يجوز منح المساعدة القضائية بدعم حكومي (rättshjälp) في الأمور المتعلقة بتقسيم الممتلكات إلا في حال فشل تقسيم الممتلكات. في حال وجود مبرّرات، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والشخصية لأحد الزوجين وبالنظر إلى الظروف الأخرى عموماً، فقد تقرر المحكمة، بناء على طلب هذا الزوج، أن تمنح تعويضاً من الأموال العامة (ضمان التعويض/ersättningsgaranti) يُدفع إلى مُنفِّذ تقسيم الممتلكات لقاء خمس ساعات عمل. يجري دفع التعويض وفقاً للضمان بناءً على طلب يقدّمه مُنفِّذ تقسيم الممتلكات في حال كان الشخص الذي حصل على الضمان يملك حصة في الممتلكات تبلغ قيمتها أقل من 100.000 كرونة بعد اقتطاع الديون.
بإمكان المتعايشين أن يقوما بالاتفاق خطياً على عدم تطبيق قانون التعايش (sambolagen). ولكن مثل هذا الاتفاق لا يمنع من أن يتمتع أحد المتعايشين بحق أخذ شقة الإيجار أو شقة التمليك.

إعالة الطفل

يجب على كل الآباء والأمهات أن يساهموا حسب مقدرتهم في إعالة أطفالهم. وهذا يسري بغض النظر عمّا إذا كان الوالدان يعيشان سوية مع الأطفال أم لا. يجب على الوالد الذي لا يعيش مع طفله أن يساهم في إعالته من خلال دفع نفقة الحضانة (underhållsbidrag). يتم تحديد المبلغ وفقاً لاحتياجات الطفل ولظروف الوالدين الاقتصادية. إن التكاليف التي يدفعها الوالد المُلزَم بدفع النفقة، عندما يكون الطفل لديه، يمكن – ضمن حدود معينة – إما اقتطاعها فيما بعد أو حسمها منذ تحديد حجم نفقة الحضانة.

يحق للوالد الذي يقابل الطفل اقتطاع ما نسبته 40/1 من النفقة باليوم في حال كان الطفل يقيم معه ما لا يقل عن خمسة أيام كاملة متواصلة أو لمدة لا يقل مجموعها عن ستة أيام كاملة خلال شهر تقويمي واحد، إلا إذا كان الاتفاق حول النفقة قد أخذ تكاليف المقابلة بعين الاعتبار. إن اليوم الذي يجري فيه إعادة تسليم الطفل إلى الوالد الذي يقيم عنده يُعتبر يوماً كاملاً.

إذا لم يكن الوالدان يعيشان معاً، ولا يتم دفع نفقة الحضانة أو أن مبلغها زهيد، فإن من حق الطفل الحصول على معونة النفقة (underhållsstöd). ويقوم الوالد المُلزَم بدفع معونة النفقة بتسديدها كلياً أو جزئياً إلى صندوق التأمينات العامة (försäkringskassan).

يمكن تقديم طلب الحصول على معونة النفقة لدى صندوق التأمينات العامة من قِبَل حامل حق الحضانة أو – إذا كانت الحضانة مشتركة – من قِبَل الوالد الذي يكون الطفل مسجّلاً لديه في قيد النفوس.

إذا توفي أحد الوالدين وكان تقاعد الطفل (barnpension) الذي يحصل عليه الطفل قليلاً أو إذا لم يحصل على تقاعد الطفل أبداً، فإن من حق الطفل أن يحصل على دعم عائلة المتوفّي (efterlevandestöd).

كل الأطفال الذين يحملون الجنسية السويدية ويقيمون هنا في السويد يحق لهم الحصول على نقدية الطفل (barnbidrag) لغاية العام الذي يبلغون فيه 16 عاماً. حتى الأطفال الذين يقيمون في السويد ولا يحملون الجنسية

السويدية يحق لهم في ظروف معينة أن يحصلوا على نقدية الطفل إذا كان أحد الوالدين مقيماً في السويد منذ ما لا يقل عن ستة أشهر. إذا كانت الحضانة مشتركة فيحق للوالدين أن يقوما معاً بطلب تقسيم نقدية الطفل بينهما.

للقيام بذلك يُشترط ألا يكون الوالدان مقيمين معاً وأن يكون الطفل مقيماً لدى كل منهما لفترات متساوية (السكن بالتناوب).

إذا لم يقم الوالدان بالتبليغ عن أي منهما سوف يحصل على نقدية الطفل فيتم دفعها تلقائياً إلى الأم. إذا كانت الحضانة مشتركة بين الوالدين ولكن الطفل يقيم بشكل دائم مع أحدهما فقط، فإنه من حق الوالد الذي يقيم الطفل معه أن يحصل، بعد التبليغ، على نقدية الطفل. أما نقدية السكن (bostadsbidrag) فتكون لمن يحمل حق حضانة الطفل ويكون الطفل مقيماً معه بشكل دائم. ويمكن أيضاً دفع مبلغ معين من نقدية السكن كذلك إلى الوالد الذي يقيم الطفل معه في البيت من فترة لأخرى بسبب الحضانة أو المقابلة. لا يمكن أن يكون الطفل مسجلاً إلا في عنوان واحد، حتى وإن كان يقيم مع كلا والديه بالتساوي.

واجب النفقة (underhållsskyldighet) على الزوجين المطلقين

عند فسخ الزواج يجب على كلّ من الزوجين أن يعيل نفسه بنفسه. إلا أنه قد يمكن دفع نفقة الحضانة خلال فترة انتقالية، في حال كانت الزوجة تعمل في البيت مثلاً. عندئذ يمكنها أن تحصل على نفقة الحضانة إلى أن تجد عملاً خارج البيت. وفي حالات استثنائية يمكن أيضاً أن تستمر نفقة الحضانة لفترة طويلة بعد الطلاق. وهذا يسري عموماً عند فسخ زواج استمر لفترة طويلة وكان أحد الزوجين يعمل في البيت ويجد صعوبة في إيجاد عمل بسبب العمر مثلاً.

في حال الانفصال بدون أن يكون هناك زواج فلا يحق لأي من الطرفين أن يحصل على النفقة.

ما هي إجراءات الطلاق؟

إن المحكمة هي التي تقوم دوماً بفسخ الزواج. إذا كان الزوجان متفقين على الطلاق فإنهما يتقدمان إلى المحكمة الابتدائية بطلب مشترك للحصول على الطلاق. يجب أن يوقّع كلا الزوجين على الطلب وأن يرسلاه إلى المحكمة الابتدائية في المنطقة التي هي مقر الإقامة الفعلي لأحدهما. إذا كان لديهما أطفال مشتركون دون سن 16 عاماً، أو إذا كان أحدهما حاملاً لحق حضانة أطفال دون سن 16 عاماً ويقيم معهم، فقد لا يتم الطلاق إلا بعد مضي فترة تفكير (betänketid) لمدة 6 أشهر على الأقل اعتباراً من تاريخ استلام المحكمة الابتدائية الطلب. لا تتدخل المحكمة عادة في الأمور المتعلقة بالسكن أو المقابلة (الإراءة) أو النفقة أو حضانة الأطفال إلا إذا طلب أحد الزوجين ذلك، إما من خلال ذكر ذلك في طلب الطلاق أو في مرحلة لاحقة.

لقد أعدّت إدارة المحاكم (Domstolsverket) استمارة خاصة لطلب الطلاق المشترك ولتنظيم القضايا المتعلقة بالطلاق. ويمكن الحصول على الاستمارة من موقع إدارة المحاكم على شبكة الإنترنت أو من المحكمة الابتدائية أو من الخدمات الاجتماعية (الشؤون القانونية للأسرة).

عندما يتقدم المرء بطلب الطلاق يجب عليه دوماً أن يرفقه بشهادة قيد النفوس (personbevis) وشهادة تثبت مكان الإقامة (hemortsbevis) لكل الأطراف المعنية. يمكن الحصول على هذه الشهادات من إدارة الضرائب. ويجب دفع رسم الطلب إلى المحكمة الابتدائية عن طريق التجيير البريدي (postgiro). إن المحكمة الابتدائية، وكذلك الخدمات الاجتماعية، هي التي تجيب على الأسئلة المتعلقة بقيمة الرسم ورقم حساب التجيير البريدي.

إذا لم يكن الزوجان متفقين، يحق لمن يريد الطلاق منهما أن يرفع دعوى ضد الطرف الآخر لدى المحكمة الابتدائية. تبدأ فترة التفكير اعتباراً من اليوم الذي يستلم فيه الطرف الثاني نسخة من الطلب من المحكمة الابتدائية، بغض النظر عمّا إذا كان هناك أطفال أم لا.

أثناء فترة التفكير يُعتبر الزوجان أنهما لا يزالان متزوجين. وبإمكانهما أن يختارا العيش سوية أو في مكانين منفصلين. من المفيد دوماً أن يكون الزوجان متفقين حول الأمور العملية خلال فترة التفكير، مثل المكان الذي سيقيم الطفل فيه وما إذا كانت النفقة سوف تُدفع أم لا.

إذا لم يكن بوسعهما الاتفاق فإن المحكمة الابتدائية هي التي تقرر ما سيسري خلال فترة التفكير.

إذا لم يكن الزوجان متفقين حول المقابلة والسكن وحضانة الطفل، فيمكن للمحكمة الابتدائية أن تعْهَد إلى الخدمات الاجتماعية بمهمة ترتيب محادثات التعاون بين الزوجين.

بغض النظر عمّا إذا كان الزوجان قد أرسلا طلباً مشتركاً أو إذا رفع أحدهما دعوى ضد الآخر، فيجب بعد انقضاء فترة ستة أشهر على الأقل إبلاغ المحكمة الابتدائية مرة أخرى عمّا إذا كانت هناك رغبة في إتمام الطلاق. حينئذ تحكم المحكمة بالطلاق. وفي حال لم يتصل الزوجان بالمحكمة الابتدائية في غضون عام واحد بعد تقديم الطلب، فإن المحكمة تلغي القضية ويبقى الزواج مستمراً.

المساعدة القضائية بدعم حكومي (Rättshjälp)

إذا كان المرء بحاجة إلى الاستعانة بمحامي أو بمختص قانوني آخر فيمكن له أن يحصل، لقاء رسم محدد وفق التسعيرة، على استشارة لمدة ساعتين وفقاً لقانون المساعدة القضائية. إلا أن إمكانية الحصول على مساعدة قضائية في الأمور العائلية القانونية محدودة. ولكي يتم منح المساعدة القضائية أصلاً يُشترط أن يتم تقديم الاستشارة في ذلك الأمر لمدة لا تقل عن ساعة واحدة، في حال لم يكن من الواضح أن هذه الاستشارة غير ضرورية أو إذا كانت هناك أسباب خاصة أخرى. لكي يتم منح المساعدة القضائية في أمر يتعلق بالزواج أو بنفقة الحضانة، يُشترط – علاوة على ذلك – وجود أسباب خاصة. إن المساعدة القضائية ليست مزيّـة مجانية، بل يجب على المرء أن يدفع جزءاً معيناً من التكاليف للوكيل القانوني الذي يقدم المساعدة القضائية (rättshjälpsbiträdet). يعتمد حجم هذا الجزء على الدخل والديون وعبء الإعالة إلخ. إن سلطة المساعدة القضائية (Rättshjälpsmyndigheten) والمحكمة الابتدائية والمحامين أو المختصين القانونيين الذين يقدمون الاستشارات وفقاً لقانون المساعدة القضائية يمكنهم أن يقدموا المزيد من المعلومات المتعلقة بإمكانية الحصول على المساعدة القضائية وبحجم المبالغ التي يجب أن يدفعها المرء بنفسه.

القانون السويدي يسري على المهاجرين

إذا أراد المواطنون الأجانب الطلاق في السويد، فعليهم أن يفعلوا ذلك حسب القانون السويدي إذا كانوا مقيمين في السويد منذ عام واحد على الأقل، وفي هذه الحالة يسري مفعول الطلاق في السويد.

هذا لا يعني أن الطلاق يسري دوماً في البلد الذي جاء منه المرء. ولكي يكون الطلاق سارياً في البلد الأصلي أيضاً، يجب على المرء في بعض الحالات أن يتقدم بطلب الطلاق هناك أيضاً. وفي هذه الحالة يتم النظر في الطلب وفقاً للقوانين المعمول بها في ذلك البلد. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من سفارة ذلك البلد.